الأمم المتحدة

E/CN.3/2019/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخمسون

٥-٨ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الحسابات القومية

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/٢٠١٨ وللممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، الذي يقدَّم إلى اللجنة الإحصائية للمناقشة. وفي هذا التقرير، يحدد الفريق العامل التقدم المحرز في معالجة المسائل المفاهيمية المهمة، التي قد يتجاوز بعضها نطاق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ويقدم وصفا للأنشطة المنفذة دعما للدول الأعضاء المتخلفة عن الركب. ويقدم الفريق العامل معلومات أيضا عن المسائل الناشئة عن تنفيذ نظام الحسابات القومية، ولا سيما نتائج اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، والتقدم المحرز في برنامج البحوث بشأن المسائل العملية المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وآخر المستجدات بشأن وضع الصيغة النهائية للمنشورات الداعمة لذلك التنفيذ. ويتضمن التقرير أيضا برنامج عمل الفريق العامل واللجان الإقليمية، وآخر المستجدات المتعلقة بنطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية على الصعيد القطري وحسن توقيته، وآخر المستجدات المتعلقة بالتنسيق الدولي لأنشطة جمع البيانات وتبادلها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. واللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها وتقديم توجيهاتها بشأن عناصر برنامج عمل الفريق العامل.

وترد النقاط المعروضة على اللجنة للمناقشة في الفرع السابع من هذا التقرير.

* E/CN.3/2019/1.

18-21818 (A) 110119 150119

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

أولا – مقدمة

١ – اعتمدت اللجنة الإحصائية، في دورتها التاسعة والأربعين المعقودة في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٨، المقرر ١٠٩/٤٩ (انظر E/2018/24، الفصل الأول – باء)، الذي جاء فيه أن اللجنة:

(أ) رحبت بتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (E/CN.3/2018/10)، وأعربت عن تقديرها للأنشطة التي اضطلع بها أعضاء الفريق العامل واللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية والبلدان الأخرى لتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة، وأقرت برنامجي العمل لعام ٢٠١٨ للفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية؛

(ب) رحبت بمبادرة الفريق العامل لمعالجة المسائل المفاهيمية المهمة التي قد يتجاوز بعضها نطاق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وطلبت من الفريق العامل تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الخمسين عن التقدم المحرز في معالجة المسائل المتعلقة بالعولمة (بما في ذلك الوحدات الإحصائية ومنتجو السلع غير المالكين لمصانع)، والرقمنة (بما في ذلك تدابير الأسعار والإنتاجية ذات الصلة)، والرفاه والاستدامة (في نطاق نظام الحسابات القومية)، التي تعتبر أساسية للاقتصاد العالمي وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمسائل المتعلقة بالتمويل الإسلامي والقطاع غير الرسمي؛

(ج) أعربت عن قلقها من العدد الكبير نسبياً من الدول الأعضاء التي ما تزال غير قادرة على الامتثال للحد الأدنى المطلوب من نطاق وتفاصيل بيانات الحسابات القومية، ورحبت بمبادرة الفريق العامل لزيادة دعمه للدول الأعضاء المتأخرة في هذا الصدد، وحثت البلدان ذات المستوى المنخفض من حيث الامتثال على إعداد بيانات مصدرية أساسية لتجميع حسابات قومية تكون ذات صلة بالسياسات وتفي بالغرض؛

(د) طلبت إلى الفريق العامل أن يواصل إصدار توجيهات عملية بشأن المسائل التي من شأنها تيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من خلال الأدلة والكتيبات والمبادئ التوجيهية والاستعانة بالأدوات والنهج والتكنولوجيا الحديثة لبناء القدرات (مثلا التعلم الإلكتروني) وأدوات الاتصال لتعزيز فهم الحسابات القومية من جانب عامة الناس؛

(هـ) لاحظت التقدم الذي أحرزته آلية نقل بيانات الحسابات القومية بنظام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية، وسلَّمت بأن تنفيذ مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية من جانب البلدان سيُيسِّر نقل البيانات وبالتالي سيُقلِّل إلى حد كبير عبء الاستجابة في تقديم البيانات إلى المنظمات الدولية.

٢ – وفي الفرع الثاني من هذا التقرير، يُعرَض التقدم المحرز في معالجة المسائل المفاهيمية، التي قد يتجاوز بعضها نطاق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ويرد في الفرع الثالث استعراض عام لتقدم العمل بشأن المسائل الناشئة عن تنفيذ نظام الحسابات القومية، لا سيما نتائج اجتماع فريق الخبراء

الاستشاري المعني بالحسابات القومية، وآخر المستجدات بشأن وضع الصيغ النهائية للمنشورات الداعمة لتنفيذ ذلك النظام، والدعم المقدم للدول الأعضاء المتخلفة عن الركب. ويرد في الفرع الرابع استعراض عام لما يضطلع به أعضاء الفريق العامل وأعضاء اللجان الإقليمية من أنشطة متعلقة بالحسابات القومية والإحصاءات الداعمة لها. وأما الفرع الخامس فيتضمن معلومات محدَّثة عن نطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية وحسن توقيته على الصعيد القطري. ويرد في الفرع السادس عرض للتقدم المحرز في تنسيق أنشطة جمع البيانات وتبادلها. وترد النقاط المطروحة للمناقشة في الفرع السابع.

ثانيا – تطور نظام الحسابات القومية

٣ – رحبت اللجنة، في دورتها التاسعة والأربعين، بالاستعراض المقترح لجدوى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في قياس التطورات المستجدة في الاقتصاد، فضلا عن الظواهر والأبعاد الاجتماعية – الاقتصادية الجديدة التي طرأت على أطر السياسات الوطنية والدولية، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤ – ويتوخى الفريق العامل نهجا ذا شقين في استعراض نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في عام ٢٠١٩: (أ) الاضطلاع ببحوث تقنية في المسائل ذات الأولوية والمسائل الراهنة المتعلقة بالحسابات القومية؛ و (ب) الانخراط في مشاورات واسعة النطاق بشأن المسائل المتعلقة بالمجالات المواضيعية المتمثلة في العولمة، والرقمنة، والرفاه والاستدامة.

البحوث التقنية

٥ – من أجل إجراء البحوث التقنية، أنشأ الفريق العامل فرقة عمل معنية بالمجالات الثلاثة ذات الأولوية في برنامج البحوث بشأن نظام الحسابات القومية، مع الأخذ في الاعتبار المسائل الراهنة الخاضعة للمناقشة في إطار فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، وقائمة المسائل المعروضة في المرفق الرابع لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبرامج البحث المتعلقة بإحصاءات ميزان المدفوعات، وإحصاءات مالية الحكومة، والمحاسبة البيئية – الاقتصادية، والإحصاءات المتعلقة بالتجارة والأعمال التجارية.

٦ – وتتمثل الأهداف المحدَّدة لفرقة العمل فيما يلي:

(أ) تحليل برامج البحوث المختلفة واقتراح قائمة موحدة لجميع المسائل، مع ربطها بالمجالات الثلاثة ذات الأولوية، حسب الاقتضاء؛

(ب) تحليل إمكانية إحراز تقدم في معالجة المسائل في الأجل القصير إلى المتوسط (بما يتيح تحديد المسائل المتبقية في الأجل الطويل)؛

(ج) تحليل المسائل المطروحة من حيث أثرها المحتمل على نظام الحسابات القومية الحالي (سواء كانت متعلقة بتوضيح أو تفسير أو تغيير هيكلي وفي حالة هذا الأخير، مدى أهميته)؛

(د) تحليل المسائل المطروحة من حيث التكاليف المحتملة لتنفيذها؛

(هـ) تحليل المسائل المطروحة من حيث أثرها المحتمل على القيم الإجمالية الرئيسية لنظام الحسابات القومية (مثل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي).

٧ - وتركز فرقة العمل على المسائل التقنية، في حين سيُعنى الفريق العامل ببلورة المسائل الاستراتيجية، بما في ذلك شكل نظام الحسابات القومية وخريطة طريق لاستكماله، مسترشدا بعمل فرقة العمل، بهدف تقديم رأي إلى اللجنة بشأن سبل المضي قدما.

٨ - ومن المتوقع أن تنشئ فرقة العمل مسارات عمل مخصصة، بقيادة أعضاء منها، لتحليل مجالات البحث الثلاثة ذات الأولوية. ومن المتوقع أن يُنجز هذا العمل على مرحلتين في عام ٢٠١٩. وستركز المرحلة الأولى على صياغة قائمة موحدة بالمسائل بحلول آذار/مارس ٢٠١٩. وتشمل المرحلة الثانية تحليلا للأولويات البحثية بغرض التوصل إلى سبيل للمضي قدما في استكمال نظام الحسابات القومية، يُقدَّم لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الحادية والخمسين، التي ستُعقد في عام ٢٠٢٠.

٩ - واستعرض فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية في اجتماعه الثاني عشر قائمةً بالمسائل البحثية التي جمّعتها فرقة العمل فيما يتعلق بنظام الحسابات القومية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بإحصاءات ميزان المدفوعات، وإحصاءات مالية الحكومة، والمحاسبة البيئية - الاقتصادية، والإحصاءات المتعلقة بالتجارة والأعمال التجارية. وأكّد فريق الخبراء الاستشاري من جديد المجالات الثلاثة ذات الأولوية في برنامج البحوث، ولكنه أقرّ أيضا بأنه ينبغي النظر في مسائل أخرى ذات صلة. وإضافةً إلى ذلك، سلّم الفريق بأنه، في إطار المجالات الثلاثة ذات الأولوية، ثمة مسائل محددة ينبغي تناولها أولا، وينبغي ترتيبها حسب الأولوية وفقا لأهميتها وإلحاحها وأثرها المحتمل. وسيجري تجميع هذه المسائل في عدد محدود من مسارات العمل ضمن كل مجال من المجالات ذات الأولوية، ووضع مذكرات توجيهية لكل مجموعة من المسائل. وترد في المرفق الأول من وثيقة المعلومات الأساسية قائمةُ المسائل البحثية لنظام الحسابات القومية التي وضعتها فرقة العمل.

١٠ - وستضع فرقة العمل، آخذةً في الاعتبار توجيهات فريق الخبراء الاستشاري، نموذجا عاما للمذكرات التوجيهية لكفالة تناول كافة جوانب السلسلة الكاملة للحسابات. وعلى وجه الخصوص، ستحدد المذكرات التوجيهية بوضوح المسائل التي تمس النظام المركزي مقارنةً بتلك التي سيجري تناولها في الجداول التكميلية أو الحسابات التابعة. وستقيّم المذكرات التوجيهية أيضا الآثار المترتبة على استكمال نظام الحسابات القومية في المستقبل والفرص المتاحة لتحقيق المواءمة مع المجالات الأخرى. ولن تنظر في الآثار المفاهيمية فحسب، بل ستتناول أيضا إمكانية تنفيذ الحلول المفاهيمية المقترحة. ومن المتوقع أن يبدأ العمل بشأن المذكرات التوجيهية في الربع الثاني من عام ٢٠١٩.

١١ - وشدد فريق الخبراء الاستشاري على أهمية إنشاء آليات تنسيق للمحاسبين الوطنيين والخبراء من المجالات الأخرى، مثل إحصاءات ميزان المدفوعات، وإحصاءات مالية الحكومة، وإحصاءات الأسعار، والإحصاءات المتعلقة بالأعمال التجارية والتجارة، وطلب إلى الفريق العامل أن يشرع في التشاور مع أفرقة الخبراء الإحصائيين المعنية.

مشاورات عالمية محورها المستخدم

١٢ - أقر كل من الفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري بأهمية إشراك مجموعة واسعة من المستخدمين في النقاش، بما في ذلك مقررو السياسات والأوساط الأكاديمية وممثلو القطاع الخاص.

١٣ - ولكفالة استفادة البلدان جميعا من تحسين معايير الحسابات القومية، ولا سيما من التوجيهات المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية، سينظر الفريق العامل خلال عام ٢٠١٩ في إمكانية أن يُعقد أيضا، إلى جانب تفاعل المنظمات الأعضاء في الفريق العامل بصفة منتظمة مع الجهات التي تمثلها، مؤتمر عالمي للمستخدمين، بهدف تحسين فهم أثر المجالات المواضيعية الثلاثة. وهذه المشاورات من شأنها أن تشمل مستخدمي الحسابات القومية (مقررو السياسات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية ومتخذو القرارات من الوزارات الحكومية والمصارف المركزية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص) من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، كما أنها ستسعى إلى إشراك الإحصائيين الاقتصاديين من مجالات أخرى، مثل الإحصاءات المتعلقة بالأعمال التجارية والتجارة والأسعار.

ثالثا - توجيهات بشأن المسائل الناشئة عن تنفيذ نظام الحسابات القومية

ألف - فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية

١٤ - عُقد الاجتماع الثاني عشر لفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية في لكسمبرغ، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وكان الغرض الرئيسي من الاجتماع هو النظر في وضع توجيهات بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات القومية، واستعراض برنامج البحوث لذلك النظام، ووضع برنامج عمل لحل المسائل المتصلة بالعولمة والرقمنة والرفاه والاستدامة في المجال الاقتصادي. وتضمنت النقاط الرئيسية للمناقشات التي دارت في الاجتماع اتفاقا بشأن سبل المضي قدما في النهوض بالبحوث في المجالات ذات الأولوية المبينة في الفرع الثاني أعلاه، واستعراض البحوث الجارية بشأن معالجة المسائل المتعلقة بالعولمة والاقتصاد الرقمي ومقاييس الرفاه والاستدامة، وتنسيق تجميع الحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات، وفهم التمويل الإسلامي، والتقدم الذي أحرزته فرقة العمل المعنية الوحدات الإحصائية. ورحب فريق الخبراء الاستشاري أيضا بالتقدم الذي أحرزته فرقة العمل المعنية ببناء القدرات المتعلقة بنظام الحسابات القومية، وهو ما يناقَش بمزيد من الإسهاب في الفرع الثالث - جيم أدناه.

١٥ - وترد الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع في المرفق الثاني من وثيقة المعلومات الأساسية ويمكن الاطلاع عليها أيضا في الموقع الشبكي لفريق الخبراء الاستشاري (https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg/2018/M12_Conclusions.pdf).

باء - الأدلة والكتيبات

١٦ - ييسِّر الفريق العامل وضع توجيهات بشأن تجميع الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة لها من أجل تعزيز القدرات الإحصائية في مجال تجميع الحسابات القومية. والكتيبات التي تتضمن تلك التوجيهات متاحة على الموقع الشبكي للفريق العامل (https://undocs.org/ar/https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/pubsDB.asp?pType=4).
وقد أُعدّت الكتيبات التالية خلال عام ٢٠١٨: *تقرير فرقة العمل المعنية بالأراضي وغيرها من الأصول غير المالية، المشتركة بين المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشأن نواتج الملكية الفكرية* (Report on Intellectual Property Products of the Joint Eurostat/OECD Task Force on Land and Other Non-financial Assets) (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي)؛ *وكتيب عن تجميع الإحصاءات المتعلقة*

بالأنشطة الاقتصادية غير القانونية في الحسابات القومية وميزان المدفوعات (Handbook on the Compilation of Statistics on Illegal Economic Activities in National Accounts and Balance of Payments) (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي)؛ ودليل الحسابات القومية الفصلية (Quarterly National Accounts Manual) (صندوق النقد الدولي). وترد في الفرع الثالث من وثيقة المعلومات الأساسية قائمة مفصلة بالمنشورات الصادرة والمنشورات الجاري إعدادها وتلك المزمع إصدارها.

جيم - تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء المتخلفة عن الركب

١٧ - أنشأ الفريق العامل فرقة عمل معنية ببناء القدرات المتعلقة بنظام الحسابات القومية في عام ٢٠١٨ لمعالجة الشواغل التي أعربت عنها اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين، بشأن العدد الكبير نسبياً من الدول الأعضاء التي ما زالت غير قادرة على الامتثال للحد الأدنى المطلوب من نطاق وتفاصيل بيانات الحسابات القومية. ويتمثل الغرض من فرقة العمل في دعم الدول الأعضاء في استيفاء المتطلبات الدنيا، مع التركيز على أقل الدول نموا والدول الجزرية والدول الضعيفة بهدف ضمان ''عدم تخلف أي بلد عن الركب''.

١٨ - وتهدف فرقة العمل إلى تهيئة بيئة تعاونية قائمة على أدوات وأساليب ومواد تعليمية وشراكات موثوق بها في مجال بناء القدرات الإحصائية. وتألفت عضوية فرقة العمل في البداية من ممثلي المنظمات الأعضاء في الفريق العامل. وفي عام ٢٠١٩، سيجري توسيع نطاق العضوية لتشمل ممثلين من المنظمات الإقليمية والمكاتب الإحصائية الوطنية المشاركة في الجهود المبذولة لبناء القدرات على الصعيد الدولي.

١٩ - وبدأت فرقة العمل بتقييم الجهود الجارية التي يبذلها الأعضاء الحاليون لبناء القدرات والأدوات التي يستخدمونها. ويتبين من نتائج التقييم أن هناك طائفة واسعة من الأنشطة يشارك فيها عدد كبير من البلدان. وقد أعدت كل منظمة أيضا مجموعة من الموارد، مثل المواد التدريبية والمذكرات التوجيهية والأدوات، لتيسير هذه الجهود المبذولة لبناء القدرات.

٢٠ - واتُّفق على أن يجري توسيع قاعدة البيانات المعرفية للحسابات القومية المتوفرة لدى شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة لتشمل ''أدوات'' لتنمية القدرات تتجاوز قائمة الكتيبات الحالية لتشمل على سبيل المثال، قائمة مواد تدريبية ومذكرات توجيهية وأدوات تكنولوجيا المعلومات، مع تقديم دعم مبدئي لتيسير اكتشاف تلك الأدوات والوصول إليها عن طريق نشر أكبر قدر ممكن من المحتوى. وسيجري تصميم هذا المركز المعرفي وهيكلته مع وضع الجمهور المستهدف ''المستهِلّ'' في الاعتبار؛ أي أنه سيُنشأ لفائدة من يستهلّ عملية تجميع الحسابات، ويقود المستخدمين من خلال عملية تدريجية تتم خطوة بخطوة.

٢١ - وبمجرد إحراز تقدم في تطوير هذا المركز المعرفي، ستبدأ فرقة العمل في سد الثغرات القائمة في مجموعة أدوات تنمية القدرات، مع التركيز على تطوير موارد مصممة لدعم أقل الدول نموا والدول الضعيفة. وبالإضافة إلى المناقشة المتعلقة بالتقييم وتطوير المركز المعرفي، ستتيح اجتماعات فرقة العمل للأعضاء تبادل معلومات بشأن المبادرات والتطورات الجديدة في مجال بناء القدرات، مما يتيح الفرصة لتحسين التنسيق والتعاون بين أعضاء فرقة العمل.

رابعا – برامج عمل أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية

٢٢ – يواصل الفريق العامل واللجان الإقليمية دعم تنفيذ نظام الحسابات القومية وغيره من المعايير المتفق عليها دوليا في مجال الإحصاءات الاقتصادية، وفقا لبرنامج التنفيذ العالمي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة له. وعلى هذا النحو، تشمل هذه الأنشطة شتى جوانب عملية إنتاج إحصاءات الحسابات القومية كما يتجلى في مختلف حلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية التي ينظمها الفريق العامل واللجان الإقليمية.

٢٣ – ويرد في الفرع الرابع من وثيقة المعلومات الأساسية موجز للأنشطة المتصلة بالإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، التي اضطلع بها أعضاء الفريق العامل واللجان الإقليمية في عام ٢٠١٨، وتلك التي سيضطلعون بها في عام ٢٠١٩.

خامسا – الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية السنوية

٢٤ – بناءً على طلب اللجنة، تقوم شعبة الإحصاءات بانتظام بتقييم توافر ونطاق بيانات الحسابات القومية الرسمية التي تبلغ عنها الدول الأعضاء ومدى امتثالها المفاهيمي للتوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ورغم الإقرار في مجموعة البيانات الدنيا المطلوبة بالحاجة إلى بيانات الحسابات القومية الفصلية من أجل تيسير اتخاذ التدابير المناسبة على صعيد السياسات، لا تتوافر هذه البيانات إلا بخصوص ١١٣ بلدا. ولهذا السبب، يقتصر التقييم على توافر ونطاق بيانات الحسابات القومية السنوية الرسمية.

٢٥ – ويبين تحليل ما ورد من ردود على استبيان الأمم المتحدة بشأن الحسابات القومية، على مدى السنوات العشر الماضية، تقدما ملحوظا فيما يتعلق بالإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية. وقد ازداد الامتثال المفاهيمي لتلك البيانات إما لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من ٩٧ بلدا في عام ٢٠٠٧ إلى ١٨١ بلدا في عام ٢٠١٨، وتمكن ٨٨ بلدا من تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في نهاية عام ٢٠١٨. وتحسن أيضا الإبلاغ من حيث حسن توقيته، حيث تمكن ١١٩ بلدا من تقديم بيانات عن آخر سنة إبلاغ (عام ٢٠١٧) في عام ٢٠١٨، في حين لم تكن سوى ٦٩ بلدا قد تمكنت من القيام بذلك في عام ٢٠٠٧. ويبين تقييم نطاق بيانات الحسابات القومية باستخدام مجموعة البيانات الدنيا المطلوبة أن عدد البلدان التي أبلغت عن البيانات وفقا لمجموعة البيانات تلك قد زاد من ٥٠ بلدا في عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٣ بلدان في عام ٢٠١٨. إلا أن عددا كبيرا نسبيا من الدول الأعضاء لا يزال يستخدم سنوات مرجعية متقادمة ولا يمتثل للحد الأدنى المطلوب من حيث نطاق وتفاصيل بيانات الحسابات القومية.

٢٦ – ويستند التقييم الوارد في الفرع الخامس من وثيقة المعلومات الأساسية إلى الردود الواردة على استبيان الأمم المتحدة بشأن الحسابات القومية على مدى فترات الإبلاغ الخمس الأخيرة (٢٠١٣ – ٢٠١٧).

سادسا – تنسيق أنشطة جمع البيانات وتبادلها

ألف – حسابات القطاع المؤسسي

٢٧ – على نحو ما ذُكر في التقرير السابق (E/CN.3/2018/10)، أوجدت مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بثغرات البيانات زخما كبيرا لتحسين تجميع البيانات الفصلية والسنوية عن حسابات القطاع المؤسسي. وتواصل البلدان مضاعفة جهودها الرامية إلى تجميع البيانات ذات الصلة. وفي عام ٢٠١٨، قامت اقتصادات مجموعة العشرين بوضع وإقرار نماذج جديدة للبيانات لجمع وتجميع حسابات القطاع المؤسسي. وإضافةً إلى النموذج الرئيسي الذي يحتوي على الإطار الأساسي لحسابات القطاع، الذي يفرق بين البنود المطلوبة والبنود التي يُشجَّع تقديمها، ثمة نموذجان آخران، أحدهما يتضمن معلومات عن الجهات المرسلة والجهات المتلقية تبين الترابط المالي فيما بين القطاعات والبلدان، والآخر لرصد أنشطة النظام المصرفي الموازي. ويندرج النوع الأخير من النماذج ضمن فئة أكثر طموحا، حيث تطلب إلى البلدان توفير معلومات متاحة على الصعيد الوطني. وخلال عام ٢٠١٩، سيبدأ العمل بهذه النماذج وطرحها للنقاش في محافل تتجاوز نطاق اقتصادات مجموعة العشرين.

٢٨ – وبعد حلقتي العمل اللتين عُقدتا في باريس في الفترتين من ١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧ ومن ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، ستُعقد حلقة عمل ثالثة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أيضا في مقر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس. وستركز حلقة العمل التي ستعقد في عام ٢٠١٩ على صياغة دليل لمنظمة التعاون والتنمية بشأن تجميع حسابات القطاع المؤسسي. ولهذا الغرض، شُرع في إجراء دراسة استقصائية عن المصادر والأساليب والإجراءات المستخدمة في تجميع حسابات القطاع على الصعيد الوطني فيما بين اقتصادات مجموعة العشرين. والهدف من ذلك هو وضع الصيغة النهائية للدليل في النصف الأول من عام ٢٠٢٠.

باء – تبادل البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية

٢٩ – سعيا إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، دُمِجت المجموعة المكلفة بتبادل البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية في مجال إحصاءات الاقتصاد الكلي والفريق التوجيهي المعني بالتعاون الدولي في مجال البيانات في مجموعة واحدة تدعى المجموعة المكلفة بالتعاون الدولي في مجال البيانات وبتبادل البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية في مجال إحصاءات الاقتصاد الكلي. وتضطلع المجموعة بولاية مزدوجة تتمثل في: وضع تعاريف لهياكل البيانات العالمية الخاصة بالحسابات القومية ومواصلة تطويرها (بما في ذلك إحصاءات مالية الحكومة)، وميزان المدفوعات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك؛ وتيسير تبادل البيانات فيما بين المنظمات الدولية. وستصدر تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في عام ٢٠١٩.

٣٠ – وتُبذل جهود متواصلة لتوسيع نطاق استخدام تبادل البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية في مجال إحصاءات الاقتصاد الكلي. ومن ثم، فقد تحوَّل التركيز إلى زيادة تعزيز الاستخدام الفعلي لهذه الهياكل. وعلى الرغم من تنامي الخبرة واكتساب عملية تبادل البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية زخما في مناطق متعددة، لا تزال هناك فجوة ملحوظة في مجال بناء القدرات. ولا بد من مواصلة العمل من أجل تحسين الوصول إلى خبراء مجال تكنولوجيا النطاق والمعلومات على الصعيد القطري. وقد بدأ

فريق الخبراء المعني بتبادل البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي العمل على زيادة ترشيد استراتيجية بناء القدرات، بما في ذلك إعداد مواد لتدريب المدربين، من أجل تعزيز جهود التوعية وتشجيع تبادل المعارف والخبرات، بما في ذلك تبادلها بين الخبراء.

٣١ - ويبدو أن مشروع التعاون الدولي في مجال البيانات يحقق تقدما جيدا. ويجري تعميم المجموعة الأولى من البيانات المشتركة بشأن الناتج المحلي الإجمالي والسكان والعمالة منذ عام ٢٠١٥. وأضيفت مجموعات بيانات بشأن حسابات القطاعات غير المالية والقطاعات المالية في عام ٢٠١٨. وبدأ العمل لتبادل بيانات ميزان المدفوعات. وتتمثل الأهداف النهائية للمبادرة في الحد من عبء الإبلاغ الملقى على عاتق المؤسسات الوطنية وتخفيف عبء التحقق من البيانات على الصعيد الدولي من خلال تبسيط عملية الإبلاغ عن البيانات من جانب المنظمات الوطنية إلى المنظمات الدولية.

٣٢ - ويوفر الفرع السادس من وثيقة المعلومات الأساسية مزيدا من المعلومات عن تبادل البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية.

سابعا - النقاط المطروحة للمناقشة

٣٣ - اللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن ما يلي:

(أ) النهج والجدول الزمني (انظر الفقرة ٨ أعلاه) المتبعان للنهوض ببرنامج البحوث، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الراهنة في المجالات الثلاثة ذات الأولوية، وهي العولمة؛ والرقمنة؛ والرفاه والاستدامة؛

(ب) إجراء مشاورات عالمية محورها المستخدم بشأن تطور نظام الحسابات القومية بوصفه إطارا مفاهيميا مُجديا في قياس التطورات المستجدة في الاقتصاد، فضلا عن الظواهر الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة؛

(ج) مجموعة من المبادرات المحددة لدعم الدول الأعضاء التي لا تزال متخلفة عن الركب في تنفيذ نظام الحسابات القومية؛

(د) أنشطة برامج عمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية لتوفير التوجيه والتدريب والدعم لتنفيذ نظام الحسابات القومية؛

(هـ) الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية السنوية، بما في ذلك التحول إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛

(و) التقدم المحرز في التنسيق الدولي لأنشطة جمع البيانات وتبادلها.